

واجهت الدول الأوروبية فيما بين وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية العديد من الأزمات التي نتجت غالباً من إفرازات النظام الاقتصادي الحر، فنظام تلقائية النشاط الاقتصادي نجم عنه نمو غير متوازن قطاعياً ومكانياً في الأنشطة الاقتصادية، فبضاعاتها شهدت كساداً، ومجتمعاتها عانت من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية ناتجة عن إهمال النظام الرأسمالي للاعتبارات الاجتماعية في حياة المجتمع مثل العدالة والمساواة والتشغيل.

بدأت عمليات التخطيط للاقتصاد خلال الحرب العالمية الأولى بتحويل ألمانيا والمملكة المتحدة لاقتصادها الى اقتصاد حرب، ثم تلتها باعتماد الأساليب التخطيطية الأكثر شمولية لوضع الحلول للمشاكل أو التخفيف من حدتها على الأقل.

وعليه يمكن إجمال أهمية التخطيط وأهدافه بما يأتي:

أولاً: معالجة مشكلة أو حزمة من المشاكل التي تواجه المجتمع سواء على مستوى محلي أو إقليمي أو قومي.

ثانياً: الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة طبيعياً أو بشرية⁽¹⁾.

ثالثاً: تحقيق معدلات نمو أعلى في الاقتصاد أو في مستوى الدخل وطم في حياة المجتمع.

رابعاً: تسريع حركة التقدم العلمي وتطبيقاتها في القطاعات الاقتصادية والخدمية.

خامساً: تغيير هيكل الاقتصاد برفع إسهام الصناعة في الاقتصاد القومي والإقليمي.

(1). محمد الفتحي بكير محمد، مصدر سابق، ص 13.

3.2.7 أنواع التخطيط

يصنف التخطيط بحسب الاعتبارات التي يتم الاستناد إليها ومن أهمها ما يأتي:-

أولاً: التخطيط بحسب شموليته، فيصنف إلى تخطيط قطاعي Sectorial Planning، وتخطيط شامل Comprehensive Pl.، والقطاعي يهتم بقطاع معين أو بجزء منه كالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والاقتصادي يقسم إلى تخطيط صناعي وزراعي وتخطيط نقل. أما الشامل فهي تعني بحالة المجتمع الشاملة بقطاعاتها المختلفة الاقتصادية والسكانية والاجتماعية.

ثانياً: التخطيط بحسب الحيز المكاني فينقسم إلى تخطيط محلي Local Pl. وتخطيط إقليمي Regional Pl. والمحلي يقتصر على التخطيط لحيز جغرافي محدود المساحة مثل مدينة أو وحدة إدارية من مرتبة دنيا، في حين أن التخطيط الإقليمي يمتد على مساحة جغرافية أوسع تمثل إقليماً جغرافياً أو تخطيطياً مثل محافظة أو مجموعة من المحافظات تأتلف بإقليم له صفة ما من التجانس.

ثالثاً: التخطيط بحسب مدته، فيصنف إلى تخطيط قصير المدى تقتصر فيه الخطط على مدة لا تزيد عن سنة واحدة، ومتوسط المدى لما بين 3-7 سنوات وبعيد المدى لأكثر من ذلك.

4.2.7 التخطيط الصناعي Industrial Planning

وهو فرع من فروع التخطيط الاقتصادي، يعنى بالقطاع الصناعي فيه، ويشمل الأفكار والإجراءات التي تستهدف تطوير النشاط الصناعي وتنميته ليكون فاعلاً ومؤثراً في الحياة الاقتصادية في الإقليم أو الدولة ولإنجاز ذلك لا بد للتخطيط الصناعي مراعاة الأسس التالية:-

أولاً: اختيار الفرع الصناعي المناسب الذي تتهيأ له مقومات طبيعية أو

بشرية أو كلتاهما وبما يساعد في خفض كلف الإنتاج والقدرة على المنافسة⁽¹⁾.

ثانياً: اختيار الموقع المناسب لإقامة المنشآت الصناعية الذي يوفر ربطاً أو استثماراً عقلانياً للمدخلات وبكلف مناسبة.

ثالثاً: زيادة التفاعل والترابط بين الصناعات مع بعضها من جهة وبين الصناعة وفروع النشاط الاقتصادي والبنى التحتية من جهة أخرى، وبما يضمن عدم حصول تكدس واختناق في مراحل العمليات الصناعية من التحضير وحتى التسويق.

رابعاً: تغيير هيكلية النشاط الصناعي بتشجيع إقامة الصناعات الثقيلة والمتطورة وصناعة وسائل الإنتاج⁽²⁾.

خامساً: تحديد المستوى التكنولوجي المناسب في الصناعة والإقليم، فبعض الصناعات والأقاليم تحتاج لصناعات كثيفة العمل، وأخرى كثيفة رأس المال، وغيرها عالية التقنية.

سادساً: إعادة رسم خارطة التوطن الصناعي جغرافياً ومكانياً بإيلاء أقاليم الحاجة مزيداً من الاهتمام.

يبدأ التخطيط الصناعي عادة باستعراض الإمكانيات المتاحة للاستثمار الصناعي، ثم يحدد الهدف أو الأهداف التي يخطط لتحقيقها، وأخيراً الوسائل والأدوات المستخدمة للتنفيذ.

إن التخطيط الصناعي لا يعمل منفرداً بمعزل عن أنماط التخطيط الأخرى كالتخطيط الحضري أو الزراعي أو الإقليمي مثلاً، إلا أن التأكيد يكون فيه

(1). د. محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس، نظريات وأساليب، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 242.

(2). د. صباح كنججي، مصدر سابق، ص 34.

على النشاط الصناعي مثل مواقع الصناعة وتوزيعها وهيكلها وفروعها، وأسبقية فروع الصناعة التي تبدأ بها عمليات التخطيط الصناعي.

يختلف التخطيط الصناعي في أهدافه ومضمونه ووسائله من دولة لأخرى تبعاً للفلسفة السياسية والفكر الاقتصادي المعتمد فيها. وعموماً تلاحظ ثلاثة أنماط رئيسة هي:-

أولاً: التخطيط الصناعي في الاقتصاديات الحرة.

ثانياً: التخطيط الصناعي في الاقتصاديات المركزية.

ثالثاً: التخطيط الصناعي في الدول النامية.

1.4.2.7 . التخطيط الصناعي في الاقتصاديات الحرة

وهي عمليات التخطيط الصناعي التي تقوم بها الدولة في الأنظمة الرأسمالية، والتي من شأنها التدخل في أو توجيه النشاط الصناعي، إن فلسفة النظام الرأسمالي تقوم على أساس الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فيه، وإن النشاط الصناعي ينمو بشكل تلقائي من خلال آليات نظام السوق التي تتفاعل فيها رغبات المستهلكين والمنتجين، فهم أحرار في اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة لمصالحهم، ويقومون بتكليف فعاليتهم الاقتصادية استجابة إلى التغيرات التي تحصل في السوق وتمثلها حالة الأسعار المناسبة، لذلك فإن الدولة ومن هذه الفلسفة قلما تتدخل مباشرة في شؤون المؤسسات الخاصة. إلا أن الدول التي تعتمد هذا المنهج تعرض اقتصادها إلى أزمات حادة، ووجدت أن عمليات التطور التلقائي قد اتخذت اتجاهات غير مرغوبة، وأقرز فيها النشاط الصناعي مساوئ اجتماعية واقتصادية وسياسية، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبيئة، مما استدعى تدخل الدولة. ومن أبرز الدول التي اتبعت هذا المنهج بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. فقد قامت حكوماتها بتشكيل هيئات للتخطيط الصناعي حاولت من خلالها التدخل غير المباشر في النشاط الصناعي رغم أن جل مؤسساته تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص باعتماد إجراءات عديدة للتدخل أهمها:

أ. سياسات الإقراض التي تقوم بها المصارف الصناعية الحكومية.